

SUDAN

بيان السودان

أمام

هيئة نزع السلاح (UNDC)

النقاش العام

السيد السفير / عمر دهب فضل
المندوب الدائم

نيويورك ٣ ابريل ٢٠١٧م

(الرجاء المراجعة عند الإلقاء)

السيد الرئيس ،،،

يطيب لي في مستهل بياني أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني على إنتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح، كما أهني رئيسي مجموعات العمل بلغاريا وفنزويلا لانتخابهما في هذه الدورة . كما أرجو أن أضم صوت وفد بلادي للبيان الذي تقدمت به أندونيسيا بإسم الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز ، والبيان الذي تقدمت به أوغندا بإسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي قدمته قطر بإسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية . ونؤكد لكم السيد الرئيس بأن السودان سوف ينخرط بصورة إيجابية وفاعلة خلال مداوات الهيئة.

السيد الرئيس ،،،

يؤكد وفد بلادي على أهمية الدور المحوري لهيئة نزع السلاح باعتبارها جهازاً فنياً متخصصاً يُعنى بإجراء المداوات الموضوعية البناءة وصولاً إلى مقررات وتوصيات عملية وملزمة للجميع تسهم في تحريك آليات نزع السلاح من جمودها الراهن، وذلك ترسيخاً لمبدأ الأمن والسلام في العالم أجمع، والذي لن يتحقق بوجود أسلحة دمار شامل تهدد البشرية. ولعل ما يبعث على الأسف هو الإنتكاسات التي ظلت تتعرض لها آليات نزع السلاح خلال العقد المنصرم واستمرار العديد من الدول الكبرى في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب وتطوير تقنيات متقدمة بدعاوي الردع الإستباقي وتحصين الأمن القومي ، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة يقول أن هناك إنتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح .

السيد الرئيس ،،،

يؤكد وفد بلادي على أهمية نزع السلاح النووي، وعدم الإنتشار النووي بكل أنواعه من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، كما نعرب عن قلقنا إزاء عدم تطبيق الدول الحائزة على اسلحة نووية لإلتزاماتها وتعهداتها التي قطعتها في هذا الجانب ، كذلك يعبر وفد بلادي عن أسفه للفشل الذي ظل يلزم عمل مؤتمر المراجعة ، وعدم الخروج بوثيقة ختامية خاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط. كما أن تعنت إسرائيل ورفضها المستمر والمعلن

للإنضمام إلى معاهدة عدم الإنتشار وإخضاع منشآتها وبرامجها النووية إلى نظام الرقابة الشاملة بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من شأنه أن يُعرض الأمن الإقليمي والدولي للخطر في منطقة بالغة التوتر والتعقيد، وفي هذا الصدد فإننا نجدد الدعوة أيضاً للدول التي لم تصادق على إتفاقية (باليندابا) الخاصة بإعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أن تنضم فوراً لهذه الإتفاقية، ونؤكد على الحق الكامل وغير المشروط أو التمييزي للدول كافة في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية وتسخيرها لخدمة البحث العلمي .

السيد الرئيس،،،

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، وقد كان سباقاً في إنضمامه للعديد من الإتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة مثل إتفاقية منع الإنتشار النووي NPT وقيادة جهود إتفاقية إعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية " باليندابا " وإتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية CTBT التي جاء إنضمامنا إليها في العام ٢٠٠٤، هذا علاوة علي إسهامات السودان ودوره الفاعل علي صعيد تطبيق برنامج الأمم المتحدة لمنع إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومشاركته في كل ورش العمل الإقليمية والمؤتمرات التي عقدت في نيويورك في هذا الخصوص.

السيد الرئيس،،،

بجانب اهتمام السودان بأمر نزع السلاح النووي و اعتباره أولوية فإن السودان يولي إهتماماً خاصاً بموضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. فبلادي كالعديد من بلدان العالم تتأثر بهذه الظاهرة ، التي أدت لزيادة الصراعات الإقليمية التي يروح ضحيتها الآلاف سنوياً بسبب الإتجار غير الشرعي بالأسلحة التقليدية وكما تعلمون فقد إرتبط ذلك في كثير من الأحيان بأبعاد إقتصادية زادت من تعقيدات ظواهر الطبيعة كتغير المناخ والجفاف والتصحر ومن ثم إحتدام التنافس على موارد الماء والكأ وغيرها من المعطيات التي جعلت إقتناء السلاح جزءاً أصيلاً من طقوس المجموعات السكانية ومظاهر قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الاسلحة والسيطرة عليها في طليعة إهتماماتنا ، وتدرك بلادنا مخاطر هذه الظاهرة وضرورة إستئصالها ، ولذلك ظل السودان حاضراً وفاعلاً في كافة المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة ، علاوة علي الجهد القُطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة إنتشار الأسلحة

الصغيرة والخفيفة، إيماننا منا بالعلاقة المتبادلة بين إنتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود ، والإرهاب، وتجارة المخدرات ، ويقود السودان في هذا الخصوص جهوداً متعددة الأوجه في إطار الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر هيئة الإيقاد، وتجمع الساحل والصحراء ، علاوة علي جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها.

إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد أيضاً علي أن محاربة إنتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن يكون من جانب الدول المُصنعة في المقام الأول وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب ، كما لا بد من التأكيد علي ضرورة إلزام الدول المُصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد، ولا بد هنا من التأكيد علي أهمية تقديم كافة أنواع الدعم وبخاصة الدعم الفني للدول المتأثرة بالظاهرة وفقاً لما هو مضمن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

السيد الرئيس ،،،

في الختام لعلنا جميعاً متفقون على إن إعلان جنيف لعام ٢٠٠٦م بشأن العنف المسلح والتنمية قد أبرز بصورة جلية مدي الترابط بين عاملي التنمية والنزاع المسلح ، الأمر الذي يجب مراعاته عند تعاطي مجلس الأمن مع النزاعات في الدول النامية أو إرسال بعثات لحفظ السلام أو لبناء السلام في تلك البلدان بحيث تُراعى أولوية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من النزاعات مع استصحاب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ، وهنا تكمن أهمية البعد التنموي الذي يكتنف الظاهرة خاصة وأن القاسم المشترك بين معظم النزاعات المعاصرة مرده إلي قصور التنمية وشُح الموارد وكل ذلك مقروناً بعوامل الطبيعة من جفاف وتصحر جراء تغير المناخ .

وشكراً السيد الرئيس ،،،